العسكرية المختلفة، وبالتالي تأمين ما تحتاجه من عملات أجنبية لدعم اقتصادها المحفوف بالأزمات.

كانت شبكة العلاقات السرية بشأن صفقات الاسلحة وشراء معدّات حربية وتقنية عسكرية متطوّرة، قد بدأت بين اسرائيل والصين منذ أواخر عقد السبعينات. ولكن الكشف عنها تأخّر حتى صيف العام ١٩٩٠، عندما أكد اسحق رابين، الذي تولّى، سابقاً، وزارة الدفاع الاسرائيلية، ان بلاده تبيع الصين أسلحة وتقنية من انتاج محلي. وأعرب رابين، في حينه، عن استغرابه للاستياء الاميركي من هذا النشاط، حيث أن الادارة الاميركية كانت تعلم مسبقاً بالعلاقات بين الصين واسرائيل، من دون أن تبدي أي معارضة لذلك[٧]. ويتضح من المعلومات المتوفّرة، ان العلاقات الصينية ـ الاسرائيلية تطوّرت بشكل ملحوظ في مطلع عقد الثمانينات، عندما تمّ التوقيع بين الطرفين على صفقات ضخمة بمليارات عدّة من الدولارات. وبموجب هذه الصفقات، قامت اسرائيل بتزويد الصين أنظمة أسلحة مختلفة شملت صواريخ بحر ـ بحر من طراز «غبريئيل»، وصواريخ جو ـ جو، وقنابل وقذائف متنوّعة للدبابات والمدفعية. كما ساهمت في تحديث العديد من أنظمة الاسلحة الصينية القديمة، ومن بينها دبابات سوفياتية الصنع، بالاضافة الى الطائرات المقاتلة. ومن المعتقد ان تكون الصين أطلعت على التقنية الاسرائيلية المستخدمة في صناعة وتطوير الطائرة «لافي». وتحدّث أحد العلماء الصينيين، في أثناء محاضرة له في الولايات المتحدة الاميركية، مؤخراً، عن تعاون اسرائيلي ـ صيني وثيق في مجال تطوير الصواريخ البالستية[٨]. وقد اتهم تقرير مراقب الخارجية الاميركية اسرائيل بأنها باعت الصين التقنية الاميركية المتقدّمة الخاصة بصواريخ «باتريوت» و«ساید ويندر» و«TOW».

وعلى هذا الاساس، يمكن اعتبار الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية الاسرائيلي السابق، دافيد ليفي، لبكين، في كانون الثاني (يناير) من العام الحالي، والتي ترافقت مع اعلان الصين اعترافها الرسمي باسرائيل، اقراراً علنياً بتاريخ طويل من التعاون العسكري والاقتصادي. وكان سبق ليفي الى العاصمة الصينية، وزير الدفاع، موشي ارنس، في زيارة سرية، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، وتبع ذلك زيارة أخرى قام بها رئيس مجلس ادارة الصناعة العسكرية الاسرائيلية الجنرال (متقاعد)، دان شومرون[٩].

وتعتبر الصين واسرائيل من أكبر مصدّري الاسلحة في العالم، حيث تتمتع الاولى بانخفاض تكاليف الانتاج، في حين اثبتت الاسلحة الاسرائيلية المتقدّمة فاعليتها العالية في المعارك القتالية، وبالتالي، فإن التعاون في ما بينهما يشكّل تهديداً خطيراً لجهود واشنطن في مجال وقف انتشار الصواريخ البالستية. الّا ان اسرائيل استفادت من قرار الادارة الاميركية، في أعقاب احداث «ربيع بكين»، في العام ١٩٨٩، تعليق الاتفاقيات العسكرية مع الصين، لتقوم بمهمة ملء الفراغ. ووصف تقرير وضعه مورتون ميلر لصالح الوكالة الاميركية لمراقبة التسلّح ونزع الاسلحة (U.S. Arms Control and Disarmament Agency) صفقات الاسلحة الاسرائيلية للصين، بأنها كانت بمثابة «الباب الخلفي» الذي استخدمه الصينيون للوصول الى التقنية العسكرية الاميركية. وفي المقابل، حصلت اسرائيل على العملة الاجنبية اللازمة لانعاش اقتصادها، وفي النهاية، حصلت على الاعتراف الدبلوماسي. الّا ان هذا التعاون العسكري الوثيق بين الجانبين قد تكون له جوانب سلبية في ما يتعلق بالطرف الاسرائيلي. ذلك ان قائمة الدول التي تستورد اسلحة من الصين تضم كلاً من سوريا والعراق وايران والمملكة العربية السعودية وباكستان والجزائر. وبالتالي، رأى بعض المراقبين امكانية وصول أسلحة الى هذه الدول من الصين قامت بتطويرها اسرائيل استناداً الى التقنية الاميركية المتقدّمة. وفي المقابل، قد تستخدم اسرائيل شبكة علاقاتها الواسعة مع الصين وسيلة للضغط عليها لكي